

براغي الاستئثار في "الإتصالات" تمّ تفكيكها



البلد

■ نحاس

يعطل دفع الاموال للبلديات هو ان الجماعة ذاتها خلال 17 عاما ابقت عمدا على ابهام في المرسوم. التطبيق الذي يحدد آليات التوزيع. اما ملكية هذه الاموال فأمر مبتوت به وليس للنقاش. وعندما طلب مني فخامة رئيس الجمهورية ان اجتمع مع وزيرة المال وحاكم مصرف لبنان للاطلاع على وضعية السيولة، كان واضحا ان هذا لا يتعلق بأموال البلديات. وللتذكير رفضت وزيرة المال تلبية رغبة فخامة الرئيس.

وانتقدت وزيرة المال ربا الحسن، لافتاً الى أن "محاولات التخريب والإبتزاز التي حاولت القيام بها عبر طلبها من مصرف لبنان وقف الدفع لموظفي الإتصالات وهيئة "أوجيرو"، سقطت. وتناول نحاس المدير العام لـ "أوجيرو" عبد المنعم يوسف من دون أن يسميه، وقال: هذا الشخص زادت في حقه الملفات القضائية والشكاوى. وعما إذا كان عادداً الى الوزارة في الحكومة الجديدة، قال: "ربما نعم وربما لا. ولفت إلى أن "براغي" قلعة الإستئثار التي أقامها البعض في الإتصالات قد تم تفكيكها".

ورداً على سؤال عن تحويل الـ 600 مليون دولار الى وزارة المال في نهاية السنة، قال انا اطبق القانون الذي يقول ان الموازنة في لبنان هي سنوية. وتاليا الاموال تحول في نهاية السنة.

المشاكل والقلق، ان تفرض رؤية العنزة التي وصفناها سابقا. وتبين ان هذه الجماعة اخذت على نفسها التزامات في كل الاتجاهات لم تستطع الخروج منها. وعندما صارحنا هؤلاء باستعدادنا لتقديم المساعدة

القانون الذي ينيط بالاتصالات وضع القواعد لتنظيم القطاع

431

والتأمر معا للخروج من الورطات التي زجوا انفسهم فيها، ظنوا انهم قبضيات فهددوننا. "هز" هذا الصف من السياسيين، فإنضم الخط الثاني الى جبهة القتال، أي الموظفون الذين أقاموا لهم قلاعا وحصانات وهمية كي يقاتلوا بهم. منهم في الادارة ومنهم في اسلاك امنية ومنهم في مواقع قضائية. اذا معلومهم لم يصمدوا، فبال تأكيد لن يصمدوا هم.

أموال البلديات

وفي حوار قال الوزير نحاس عن الاموال العائدة الى البلديات والمودعة في مصرف لبنان أن ما

أكد وزير الإتصالات في حكومة تصريف الأعمال شربل نحاس أن هناك "مساراً جديداً سيسلكه قطاع الإتصالات يتم فيه نقض كل المرحلة السابقة"، مشدداً على أن "القطاع لن يكون بعد اليوم إدارة لشطف الأموال من اللبنانيين او لسلب أموال البلديات أو لرفع الأسعار إعتباطياً، ولن يكون كذلك وسيلة لفرض الربوع والخصخصة لبعض الأصدقاء، وجرى تحويل هذا القطاع الى عنزة تفتك بأي نبتة خضراء. كما ان هناك عددا من الذئاب والتماسيح الذين لم يتوقفوا لحظة عن الترميد لهذه العنزة في انتظار فرصة الانقراض عليها، وهذا ما سمته هذه الجماعات خصخصة.

صدى البلد

وعليه ان القانون 431 الذي ينيط بوزارة الاتصالات وضع القواعد العامة لتنظيم القطاع عاد اليوم الى طريق التطبيق الطبيعية.

يوسف

ولفت الى أنه اشير في هذا السياق الى ان المهندس عبد المنعم يوسف، في سياق المخطط التخريبي الذي يقوم به وهو الملاحق امام السلطات القضائية والرقابية بموجب شكاوى عدة، اقدم امس على اعطاء تعليماته بقطع الـ DSL عن المواطنين عبر الامتناع عن قبول الطلبات المقدمة الى وزارة الاتصالات واخطار شركات الانترنت الخاصة بوقف استقبال طلبات المواطنين، وهو الذي يعطل منذ 6 اشهر الساعات الدولية المتوافرة على كابلي قدموس وايمبوي التي تناهز الـ 210 جيجا بايت في مقابل 2.5 جيجا بايت مستخدمة حالياً.

واختصر الوزير نحاس كل ما يجري بالتالي: ثمة جماعة، حاولت، مرة من خلال الوصاية ومرة بالتهديد وباتارة

تناول الوزير نحاس في مؤتمر صحفي عقده أمس تثبيت القضاء انتظام عمل قطاع الاتصالات والمؤسسات الرسمية المعنية به، وقال قبل بضعة ايام صدر عن مجلس الشورى حكم ينص صراحة على ان قانون الاتصالات رقم 431 الصادر في العام 2002 هو معلق على النفاذ. معلق على ماذا؟ معلق على ان تضع وزارة الاتصالات القواعد العامة لتنظيم خدمات الاتصالات. وتاليا ان كل القرارات المطعون بها التي اتخذتها الهيئة المنظمة للاتصالات التي اسهمت في العام 2008 بعملية ما سمي زيفا وبهتاننا الخصخصة، والتي اسهمت في تكريس بعض الاحتكارات الجزئية وانشاء بعض الاحتكارات الاخرى، هي وفق حكم مجلس الشورى قرارات "تكون صادرة عن سلطة غير صالحة لان صلاحية الهيئة عُلقت بموجب المادة 51 من القانون (431) الى حين استكمال تنفيذ احكامه". وتاليا لم تنتقل الى هذه الهيئة أي صلاحية.

ورد عن الهيئة المنظمة للاتصالات ما يلي : عطفاً على ما ورد في المؤتمر الصحفي لمعالي وزير الاتصالات شربل نحاس الذي عقد اليوم (أمس)، يهم الهيئة أن تعلم جميع المعنيين بقطاع الاتصالات واهل الإعلام في لبنان عن تناول رئيس الهيئة بالإنابة القضايا المطروحة خلال مؤتمر صحفي يعقد في مقر الهيئة لهذه الغاية بداية الأسبوع المقبل.